بسم الله الرّحمن الرحيم

مقدّمة

الحمدُ لله حمداً كثيراً طيّباً، والصّلاةُ والسّلامُ على مَنْ أُرسِلَ للناسِ مُعَلِّماً ومُؤَدِّباً.ربّ اشرح لي صدري، ويسّر لي أمري، واحلُلْ عقدةً من لساني، يفقهوا قولي.

وبعد، فقد رأيت النحاة يُجملون القول في مبالغة اسم الفاعل إجمالاً يقصر دونَ حاجة القارئ اكتفاءً بما بسطوه في كلامهم على اسم الفاعل، فأزمعت أن أتناول هذا الموضوع بما يتيسّر لي من التفصيل، مبادراً في أثناء ذلك إلى الإدلاء برأيي كلّما عنَّ لي رأيٌ أعتقد صوابه.

وقد افتتحت الموضوع بإيضاح مفهوم المبالغة في هذه الصيغ وبيان أوجه دلالاتها وأغراضها، ثم أتبعت ذلك ببيان اشتقاق هذه الصيغ وتوليدها من غيرها، وانعطفت بعد ذلك إلى الحديث عن عملها في المفعول به خاصّةً، وحاولتُ أن أحشد لعملها مزيداً من الشواهد، ولم أكن لأختم هذا الموضوع قبل أن أوقف القارئ على استعمال هذه الصيغ في كلام العرب عامّةً، وفي القرآن الكريم خاصّةً؛ ليرى القارئ أنّ لهذه الصيغ أثراً ظاهراً في تركيب الكلام وفي دلالته ومعناه، ثمّ كانت الخاتمة تلخيصاً للنتائج التي تمخّض عنها هذا البحث.

ولا جَرَمَ أنّ صيغ المبالغة تستحقّ من الباحثين أن تكون موضوع درس نحويّ بلاغيّ في شعر الشعراء ونثر الكتّاب، ولعلّ مثل هذا الدرس – إنْ قام عليه باحثُون أكْفاء –يضيف أحكاماً نحويّةً لم يلتفت إليها النحاة، ويكشف عن أسرارٍ ولطائفَ سياقيّةٍ تزهو بها البلاغة العربيّة، ويغنى بها النقدُ الأدبيّ.

آ – دلالة صيغة مبالغة اسم الفاعل والغرض من استعمالها

إذا كانت صيغة اسم الفاعل تدلّ على من يحصل منه الفعل على وجه الإطلاق، قليلاً كان حدوثه منه أو كثيراً، فإنّ صيغة مبالغة اسم الفاعل تدلّ على من يحصل منه الفعل على وجه المبالغة فحسب. ويتجلّى مفهوم المبالغة في جوانب ثلاثة، هي: كثرة حصول الحدث وشدّته وسرعته. وقد يكون جانب الكثرة أظهرَ في بعض الأمثلة، وقد يكون جانب الشّدّة أظهرَ في أمثلةٍ أخرى. ومن هنا فقد يتّجه الغرض من صيغة المبالغة إلى تكثير حصول الصفات الحميدة من صاحبها في مجال المدح أو في مجال الفخر، أو تكثير حصول الصفات المذمومة من صاحبها في مجال الذمّ والهجاء. تأمّلْ قولَ الخنساء في رثاء أخيها صخر: (من البسيط)

حَمّالُ ألويةٍ شَهّادُ أنديةٍ
هَبّاطُ أوديةٍ للجيش جَرّارُ [1]

تجد أنّ المراد من أسماء المبالغة هذه (حمّال وشَهّاد وهَبّاط وجرّار) مدح صخرٍ بكثرة حصول هذه الأوصاف المحمودة منه. فالخنساء تمتدح أخاها في سياق رثائها له بأنّه كان كثيراً ما يحمل الرايات (كنايةً عن زعامته) ويشهد مجالس القوم (كنايةً عن وجاهته) ويهبط الأودية

[1] ديوان الخنساء: ٣٨٧ تحقيق د. أنور أبو سويلم.

(كناية عن جرأته) ويقود الجيش (كنايةً هن فروسيّته).

وقد يتّجه الغرض من صيغة المبالغة إلى إبراز شدّة حصول الصفة في صاحبها، تأمّل قول الخنساء في القصيدة نفسها التي ترثي بها أخاها صخراً: (من البسيط)

صُلْبُ النَّحيزةِ وَهّابٌ إذا مَنَعُوا
وفي الحروب جريءُ الصّدرِ مِهْصارُ[٢]

تجد أن صيغة المبالغة (مِهْصار) أريدَ منها شِدّةُ الهَصْر لا كثرته، والهصر: أن تأخذ برأس شيء ثمّ تكسره إليك من غير بينونة[٣]. وقد تدلّ صيغة المبالغة على الكثرة والشّدة معاً، نحو: صَبُور، فيكون الغرض منها إبراز كثرة الصبر وشدّته معاً.وقد يكون جانب السرعة هو المراد وحده في الوصف الحامل معنى المبالغة، فيكون الغرض من صيغة المبالغة إظهار جانب السّرعة في صاحبها، كما في قولهم: (هاضُوم) لِما يُسْرِعُ في الهضم، قال الحسنُ في رجل: "فإذا عَلَتْهُ البِطنةُ وأخذَتْه الكِظَّةُ قال: هاتِ هاضُومًا[٤]، وانظرْ في قوله تعالى: "لا يسأمُ الإنسانُ من دعاء الخير وإنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فيَؤُوسٌ قَنُوطٌ"[٥] تجدْ أنّ المراد من الوصفين (يؤوس) و(قنوط) لفت النظر إلى سرعة حصول اليأس والقنوط في نفس الإنسان فَوْرَ وقوع الشرّ.وقد يراد من صيغة المبالغة التعبير عن سرعة حصول الحدث مع كثرته في وقتٍ معاً، نحو: مَلُول، إذْ يُطلَقُ هذا الوصف للدلالة على كثرة حصول الملل عند صاحبه وسرعته إلى نفسه.

وقد ذكر سيبويه أنّ الفرق بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة هو معنى المبالغة فقط، غير أنّه لم يُحدّد وجه المبالغة، قال:"وأجرَوا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مُجراه على بناء (فاعِل)؛ لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلّا أنّه يريد أن يُحَدِّث عن المبالغة. فما هو الأصلُ الذي عليه أكثرُ هذا المعنى: فَعُولٌ، وفَعّالٌ، ومِفْعالٌ، وفَعِلٌ. وقد جاء فَعِيلٌ كرَحِيمٍ وعَلِيمٍ وقَدِيرٍ وسَمِيعٍ وبَصيرٍ، يجوز فيهنّ ما يجوز في (فاعِل) من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار".[٦]

والحقيقة أنّ هذه الأوزان الخمسة: (فَعّال) و(فَعُول) و(مِفْعال) و(فَعِيل) و(فَعِل)، هي الصيغ الشهيرة للمبالغة، بَيْدَ أنّها لا تَخُصّ المبالغة فحسب، بل إنّها قد تدلّ على غير المبالغة، فلا بدّ من التنبّه والتمييز وإمعان النظر.

فوزن (فَعّال) قد يأتي للمبالغة ك(بَتّار) بمعنى كثير البَتْر، ولكنّه قد يأتي ليدلّ على صاحب الحرفة أو الصّنعة، نحو: حَدّادٍ وزَجّاجٍ وخَيّاطٍ وخَبّاز.....وأصله النسبة، قال سيبويه في سياق حديثه عن النسبة: "أمّا ما يكون صاحبَ شيء يعالجه فإنّه ممّا يكون فعّالاً، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوّاب، ولصاحب العاج: عَوّاجٌ؛ ولصاحب الجِمال التي ينقل عليها: جمّال، ولصاحب الحُمُر التي يعمل

---

[٢] ديوان الخنساء: ٣٨٠ تحقيق د. أنور أبو سويلم.
[٣] لسان العرب (هصر)
[٤] في لسان العرب (كظظ) .
[٥] فُصّلت: ٤٩
[٦] كتاب سيبويه ١: ١١٠

عليها: حمّارٌ، وللّذي يعالج الصرف: صرّافٌ. وذا أكثر من أن يحصى"[٧].

وذهب ابن يعيش إلى أنّ دلالة (فَعّال) على صاحب الصنعة ترجع إلى دلالتها في الأصل على المبالغة والكثرة، لأنّ صاحب الصنعة يكثر منه معالجته لصنعته، قال: "اعلم أنّ هذه الصفات فيها ضربٌ من النَّسَب، وإن لم يكن فيها ياء النسب، فقالوا لصاحب الجِمال: (جَمَّالٌ)، ولصاحب البِغال: (بَغّالٌ)، ولصاحب الحُمُر: (حَمّارٌ)، وهو الذي يعمل عليها ويُباشِرها، وإن لم يكن مالِكَها. وذلك كثيرٌ فيما كان صنعةً تكثُر مُعالَجتُها، نحوَ: (صَرّافٍ)، و(عَوّاجٍ)، للذي يُكْثِر الصَّرْف وبَيْعَ العاج، لأن (فَعّالاً) للتكثير، وصاحبُ الصنعة مُلازِمٌ لصنعتة مُداوِمٌ عليها؛ فجُعل له البناءُ الدالُّ على التكثير كـ (البَزّاز)، و(العَطّار)"[٨].

ووزن (فَعُول) قد يكون وصفاً للمبالغة، ويستوي فيه حينئذٍ التذكيرُ والتأنيث، نحو قولك: (رجلٌ أَكُول) لكثير الأكل و(امرأةٌ أكول) لكثيرة الأكل. ولكنّه قد يخرج عن الدلالة على المبالغة، ويأتي اسماً لما يُتَوَصَّل به إلى الحدث، نحوُ: الوَضُوءُ، يُطلَقُ على ما يُتَوَضَّأُ به، والسَّحُورُ، يُطلَقُ على ما يُتَسَحَّرُ به، والفَطُورُ، لما يُفْطَرُ عليه[٩]. وكلّ ذلك ليس من المبالغة في شيء.

ووزن (مِفْعال) يأتي وصفاً للمبالغة، نحو: مِعْطاء ومِهْذار لكثير العطاء ولكثير الهَذْر، وقد يكون اسمًا للآلة نحو: مِيزان ومِفتاح ومِحراث ومِنشار، والفرقُ بينهما واضح جليّ.

ووزن (فَعِيل) يكون للمبالغة، نحو: خَبير وبَلِيغ، وقد يلتبس بالصفة المُشَبَّهة باسم الفاعل، نحو: شَرِيف وكَرِيم وبَخِيل وعَظِيم..... والفرق بينهما أنّ صيغة (فَعِيل) إذا كانت للمبالغة دَلّتْ على من يحصل منه الحدثُ على وجه المبالغة في الكثرة أو الشِّدّة، وإذا كانت للصفة المشبَّهة باسم الفاعل دلّت على من يحصل منه الحدث على وجه الثبوت، فيكون كالجِبِلّة أو الطبع في صاحبه. فالشريف لا يوصَف بهذا الوصف إلّا إذا كان الشرف ثابتاً فيه لا ينقطع ولا يَتَخلّف، فهو صفةٌ مُشَبَّهةٌ باسم الفاعل وليس للمبالغة، وكذلك كريم وبخيل وعظيم.

وقد يأتي وزن (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) فلا يكون للمبالغة ويستوي فيه التذكير والتأنيث[١٠]، نحو: جَرِيح بمعنى مجروح أو مجروحة وذَبِيح بمعنى مَذْبُوح أو مَذبوحة والكَسِير بمعنى المكسور أو المَكسورة، والحَبِيس بمعنى المحبوس أو المحبوسة.

ووزن (فَعِل) يأتي للمبالغة، نحو قولك: حَذِرٌ لكثير الحَذَرِ، ووَجِلٌ لشديد الوَجَلِ أي الخَوف.وقد يكون دالّاً على صفةٍ مُشَبَّهةٍ باسم الفاعل، نحو: اللَّبِق والنَّزِق والصَّلِف، فهذه صفات مشبّهة باسم الفاعل دالّة على أوصاف ثابتةٌ في أصحابها لا تنفكّ عنهم، فهي ليست

---

[٧] كتاب سيبويه ٣: ٣٨١

[٨] شرح المفصّل لابن يعيش ٣: ٣٧٠

[٩] انظر لسان العرب (وضأ) .

[١٠] انظر كتاب سيبويه ٣: ٦٤٧

للمبالغة؛ لأنّ المبالغة ليس من شأنها الثبوت، بل هي موضوعةٌ لإفادة الكثرة أو الشِّدّة.

وهذه الصيغ الخمس التي ذكرها سيبويه هي الصيغ الّتي كَثُرَ سماعها من العرب، فصحّ القياس عليها[١١]. غير أنّ في كلام العرب صيغًا أخرى عديدة للمبالغة لم تكثر كثرةَ الصيغ السّابقة، فيكتفى بما سُمعَ منها، ولا يصحّ القياس عليها، ومنها:

فِعِّيل: نحو: سِكِّيت (كثير السّكوت)، ومنه كنية العالم اللغويّ المشهور (ابن السِّكِّيت)، وسكِّير (كثير السّكر)، وصِدِّيق (كثير الصّدق): " أولئك همُ الصِدِّيقون"[١٢]، وضِلِّيل (كثير الضّلال)، ومنه لَقَبُ امرئ القيس: الملكُ الضِّلِّيل.

مِفْعِيل: نحو: مِنْطِيق (بليغ حسنُ الكلام)، قال الشاعر: (من الكامل)

اليومَ تُنْتَزَعُ العَصا مِنْ رَبّها
ويَلُوكُ ثِنْيَ لسانِهِ المِنْطِيقُ[١٣]

و(مِسْكِين) (كثير السكون لما نزل به من الفقر والحاجة): "أو مِسْكيناً ذا مَتربة"[١٤].

فُعَلَة: نحو: هُمَزَة ولُمَزَة (كثير تتبُّع المعايب): "ويلٌ لكلّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ"[١٥]، وضُحَكَة (كثير الضحك)، وعُذَلَة (كثير العَذْل)، وخُذَلَة (كثير الخِذْلان)[١٦].

فاعُول: نحو: فارُوق (كثير التفريق بين الشّيئين)، ومنه لُقِّبَ عمر رضي الله عنه بالفاروق لكثرة تفريقه بين الحقّ والباطل، وجاسوس (كثير التجسّس)، وحاطُوم (السّنة الشديدة تحطم كلّ شيء)، وهاضُوم: ما يؤخَذ مع الطعام أو بعده للإسراع في هضمه[١٧].

فُعّال:نحو كُبّار (مُفْرطٌ في الكِبَر) "ومَكَروا مكرًا كُبّارًا"[١٨]، ووُضّاء (بالغ الحُسْن)، وقُرّاء (الناسك المتعبّد)[١٩].

مِفْعَل: نحو: مِسْعَر (يقال: هو مِسْعَرُ حَربٍ) إذا كان يُؤَرِّثُها ويُهيّجها[٢٠]، ومِكَرّ (سريع الكرّ)، ومِفَرّ (سريع الفرار)، قال امرؤ القيس في وصف فرسه: (من الطويل)

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدبِرٍ معاً
كجُلمود صَخْرٍ حَطَّهُ السّيلُ من عَلِ[٢١]

فُعُلّ: نحو: عُتُلّ (شديدٌ جافٍ وفظٌّ غليظٌ) "عُتُلٍّ بعدَ ذلك زَنِيمٍ"[٢٢]، وظُرُبّ (قصيرٌ غليظٌ لَحِيمٌ)[٢٣].

فَيْعُول: نحو: قَيُّوم (القائم على الشيء لا يغفل عنه).

---

[١١] انظر في الحكم بقياسيّة هذه الصيغ النحو الوافي لعباس حسن ٣: ٢٥٨-٢٥٩

[١٢] الحديد: ١٩.

[١٣] البيت لحميد بن ثور في البيان والتبيين ٣: ٣٦، وهو في اللسان (نطق) ، وفي ديوان حميد: ١٨٢ تحقيق د. محمد شفيق البيطار.

[١٤] البلد: ١٦

[١٥] الهمزة: ١

[١٦] انظر معجم لسان العرب (عذل) .

[١٧] انظر لسان العرب (حطم) و(كظظ) .

[١٨] نوح: ٢٢

[١٩] انظر لسان العرب: (وضؤ) و(قرأ) .

[٢٠] لسان العرب (سعر)

[٢١] البيت مشهورٌ، وهو من معلّقة امرئ القيس.

[٢٢] القلم: ١٣

[٢٣] لسان العرب (ظرب) .

تِفْعالَة: نحو: تِلْعابَة (كثير اللعِب أو المُزاح والدعابة).[٢٤]

ب – اشتقاق صيغ المبالغة

أوضح ابن مالك أنّ صيغ المبالغة تشتقّ في القول المشهور من مصدر الفعل الثلاثيّ المجرّد، غيرَ أنّه يجوز اشتقاقها من مصدر الفعل المزيد بالهمزة. قال في شرح التسهيل:

"والمشهورُ بناءُ هذه الأمثلة من الثلاثيّ. وقد يبنى من (أفعلَ) فعّالٌ كأدركَ فهو درّاكٌ، وأسأرَ فهو سأّارٌ، وفَعيلٌ كأنذرَ فهو نَذيرٌ، وآلمَ فهو أليمٌ، وأسمعَ فهو سميعٌ. ومنه قول الشاعر:(الوافر)

أمِنْ رَيْحانةَ الداعي السميعُ يُؤرّقني وأصْحابي هُجُوعُ[٢٥]

أراد الداعي المُسمِع. وقد يبنى أيضًا من (أفعلَ) مِفعالٌ، كمِعطاءٍ(من أعطى) ومِهداءٍ(من أهدى) ومِعوانٍ(من أعانَ) ومِهوانٍ (من أهانَ)، وندرَ بناءُ(فَعُولٍ) ذي المبالغة من (أفعلَ)، وجاء ذلك في قول الشاعر يصف ناقةً: (من الطويل)

جَهولٌ، وكان الجهلُ منها سَجِيّةً ولكنّها للقائدَينِ زَهُوقُ[٢٦]

أي كثيرة الإزهاق لمن يقودها"[٢٧].

وقد ذكر بعضهم أنّ الصيغ القياسيّة تأتي ممّا كان فعلُه متعدّياً ما عدا (فَعّال) فتأتي من المتعدّي واللازم[٢٨]. والحقيقة على خلاف ذلك فإنّ هذه الصيغ جميعاً تأتي من المتعدّي واللازم، ومثال ما جاء منها وكان فعله لازماً (صَبُور) و(ضَحُوك) و(لَعُوب) و(فَرِح) و(بَطِر) و(مِبْكار)[٢٩]و(مِكْسال)، قال الأخطل: (من البسيط)

مِنْ كلّ بيضاءَ مِكْسالٍ بَرَهْرَهةٍ
زانتْ مَعاطِلَها بالدّرّ والذّهبِ[٣٠]

ومذهب ابن مالك هو مذهب البصريّين في جعل المصدر أصلاً تتفرّع منه الأسماء المشتقّة، وأمّا الكوفيّون فيجعلون الفعل هو الأصل الّذي تتولّد منه تلك الأسماء.

وثمّة شرط لا بدّ من تحقّقه في فعل صيغ المبالغة، وهو أن يكون قابلاً للزيادة، فلا يقال: مَوّات، لأنّ الفعل (مات) غير قابل للزيادة؛ إذ لا يقال: مات قليلاً، أو: مات كثيراً. وقلْ مثلَ ذلك في الفعلين (عَمِيَ) و(فَنِيَ) وما أشبههما،

---

[٢٤] لسان العرب (لعب)

[٢٥] هو لعمرو بن معدي كرب، خزانة الأدب ٨: ١٨١، ديوان عمرو بن معدي كرب: ١٢٧ جمع مطاع الطرابيشي.

[٢٦] البيت لحميد بن ثور الهلاليّ، ديوانه: ٣٦ تحقيق الميمني، وعجزه فيه: غَشَمْشَمَةٌ للقائدَينِ زَهُوقُ. والبيت ملفّق من بيتين كما في ديوان حميد بن ثور بتحقيق الدكتور محمد شفيق البيطار ص ١٧٠.

[٢٧] شرح التسهيل ٣: ٨٢ وفيه: رَهُوق في موضع زَهُوق. وأحسبه تصحيفاً، لأنّ فعل (رَهُوق) بالراء رَهِقَ، وهو ثلاثيّ مجرّد، يقال: رَهِقَه، إذا أتعبه وجهده. وأمّا (زَهُوق) بالزاي ففعله (أزهقَ) مزيد بالهمزة، وهو وجه الاستشهاد في البيت.

[٢٨] النحو الوافي ٣: ٢٦٠

[٢٩] يقال: أرضٌ مِبْكار: سريعة الإنبات، وسحابةٌ مِبكار. لسان العرب (بكر) .

[٣٠] ديوان الأخطل: ٣١ تحقيق مهدي محمد ناصر الدين. البرهرهة: البرّاقة.

إذْ لا تأتي منهما صيغة مبالغة لثباتهما على درجة واحدة غير قابلة للزيادة.

ج – عمل صيغ المبالغة

تعمل صيغ المبالغة عمل أفعالها بالشروط نفسها التي يعمل فيها اسم الفاعل، وهذا بيانها:

آ – إن كانت مجرّدةً من (أل): فلا تعمل في الأسماء الظاهرة حتى يتحقق فيها أحد الشروط الآتية:

١ – أن تعتمد على نفي أو استفهام أو نداء. نحو: أ مِعْوانٌ ذوي الحاجاتِ أنتَ؟ أو: ما معوانٌ ذوي الحاجات أنت، أو: يا معواناً ذوي الحاجات، أيشرْ.

٢ – أن تدلّ على حال أو استقبال، وتكون خبراً لمبتدأ أو لناسخ أو صفةً لموصوف أو حالاً لذي حال أو مفعولاً ثانياً لفعل متعدّ إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.نحو: "سمّاعون للكذبِ أكّالون للسُّحْتِ"[٣١] أي: هم سمّاعون للكذب أكّالون للسُّحت، ونحو: "إنّ النفسَ لَأمّارةٌ بالسوءِ"[٣٢]، ونحو: " كلّا إنّها لَظى * نَزّاعةً للشَّوَى"[٣٣]، ونحو: "ولا تُطعْ كلَّ حلّافٍ مَهِينٍ * هَمّازٍ مَشّاءٍ بنَميمٍ"[٣٤]

٣ – ألّا تكون مصغَّرةً. فلا يقال: أأنت غويفيرٌ خطأَ صاحبك؟ بل يقال: أأنت غَفورٌ خطأَ صاحبك؟

٤ – ألّا يفصل بينها وبين مفعولها فاصلٌ أجنبيّ. قلا يجوز قولك: هذا ضَروبٌ عهدَه ناكثاً، ويجوز قولك: هذا ضروبٌ ناكثاً عهدَه.

ب – إن كانت محلّاةً ب(أل): عملت بلا شروط. كأنْ تقول محذّراً من الثقة بمن اشتُهِرَ بخيانة العهد: لا أثِقُ بالخَؤونِ عهدَهُ، أو: ما وَثِقْتُ بالخؤون عهدَهُ.

صيغ المبالغة العاملة وشواهدها في كتاب سيبويه، ومواقف النحاة منها:

ذكر سيبويه أنّ صيغ المبالغة التي تشبه اسم الفاعل في العمل خمسٌ، هي: فَعّالٌ وفَعُولٌ ومِفعالٌ وفَعِيلٌ وفَعِلٌ، وأنّها تعمل متقدّمةً ومتأخّرةً كما يعمل اسم الفاعل، وقد أورد عدداً من الشواهد لعملها.

فَعُول:

أوردَل(فَعُول) قولَ ذي الرُّمّة:(من الطويل)

هَجُومٌ عليها نفسَهُ غيرَ أنّهُ
متى يُرْمَ في عينيه بالشَّبْحِ يَنْهَضِ[٣٥]

عملتْ صيغةُ المبالغة (هجوم) متقدّمةً في المفعول به (نفسه).

وقولَ الآخر: (من الطويل)

قَلَى دينَهُ واهتاجَ للشَّوقِ إنّها
على الشَّوق إخوانَ العَزاءِ هَيُوجُ[٣٦]

---

[٣١] المائدة: ٤٢

[٣٢] يوسف: ٥٣

[٣٣] المعارج: ١٥–١٦

[٣٤] القمر: ١٠–١١

[٣٥] الكتاب ١: ١١٠ وهو في ديوان ذي الرّمّة تحقيق عبد القدّوس أبو صالح ٣: ١٨٣٢، وهو في وصف ذكر النعام يطرح نفسه على البيض ما لم ير شخصاً فإذا رآه تنحّى عنه. والشَّبْحُ: الشّخص.

[٣٦] الكتاب: ١١١ وقد نسبه سيبويه إلى أبي ذؤيب الهذليّ، وكذلك فعل ابن مالك في شرح التسهيل ٣: ٧٩، والصحيح أنّه للرّاعي النُّميريّ من قصيدة يمدح

عملت صيغة المبالغة (هَيُوج) متأخّرةً، فنصبت المفعول (إخوان). وفاعل الفعل (قلى) ضمير عائد على (راهب) في البيت الذي قبله، وهو:

لياليَ سُعْدَى لو تراءَتْ لراهبٍ
بدَوْمَةَ، تَجْرٌ دونَها وحَجيجُ

وقولَ الآخر: (من الطويل)

بكيتُ أخا اللأواءِ يُحْمَدُ يومُهُ
كريمٌ رؤوسَ الدّارعينَ ضَرُوبُ[٣٧]

أورده سيبويه شاهداً على عمل صيغة المبالغة (ضَرُوب) في المفعول (رؤوس) مع تأخّرها عنه.

وقولَ أبي طالب: (من الطويل)

ضَرُوبٌ بنَصْلِ السّيفِ سُوقَ سِمانها
إذا عَدِمُوا زاداً فإنّكَ عاقِرُ[٣٨]

عملت صيغة المبالغة (ضَرُوب) في المفعول (سوق).

وقولَ طرفة: (الرّمَل)

ثمّ زادوا أنّهمْ في قومهمْ
غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غيرُ فُجُرْ[٣٩]

وغُفُرٌ جمعُ غَفُور، وقد عملت صيغة المبالغة في المفعول به (ذَنْبَهم). أيْ أنّهم كثيرو التجاوز عن أخطاء قومهم متسامحون معهم، يغفرون لهم زَلّاتِهم.

فَعّال:

أوردَ ل(فَعّال) قولَ القُلاخ: (من الطويل)

أخا الحربِ لَبّاساً إليها جِلالَها
وليسَ بوَلّاجِ الخوالفِ أَعْقَلا[٤٠]

وفيه: (جلالَها) مفعولٌ لصيغة المبالغة (لَبّاسًا).

وقولَ العرب الذي سمعه منهم: "أمّا العسلَ فأنا شَرّابٌ"[٤١]. فالعسل مفعول مُقَدم لشَرّاب.

وقولَ رؤبة: (من الرّجز)

برأسِ دَمّاغٍ رؤوسَ العِزِّ[٤٢]

رؤوس مفعول لدمّاغ.

مِفْعال:

ذكر سيبويه لعمل صيغة (مِفْعال) قولَ الكُمَيْت: (من البسيط)

شُمٍّ مَهاوِينَ أبدانَ الجَزُورِ مَخا
مِيصِ العَشيّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ[٤٣]

بها خالد بن عبد الله بن خالد بن أَسَيْد، وهو في ديوانه: ص ٢٤ جمع وتحقيق راينهرتفاييرت. والمعنى: أنّ هذه المرأة تهيج إخوان العزاء وذوي الصبر، فما بالك بغيرهم؟

[٣٧] كتاب سيبويه ١: ١١١ غير منسوب، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصّل ٤: ٨٩ إلى أبي طالب.

[٣٨] كتاب سيبويه ١: ١١١ وهو في ديوان أبي طالب: ٤٩ جمع د. محمد التونجي. والشعر في رثاء أبي أميّة بن المغيرة المخزومي. وقبله:

ترى داره لا يبرح الدهرَ وسْطَها
مُجَعْجِعَةً أُدْمٌ سِمانٌ وباقِرُ

[٣٩] كتاب سيبويه ١: ١١٣ . وهو في ديوان طرفة: ٧٨ تحقيق عليّ الجنديّ، وفي طبعة حمدو حماس ص ٥٠: غير فُخُر.

[٤٠] كتاب سيبويه ١: ١١١ وهو في ديوان القلاخ بن حزن المنقري ص ٨٥ تحقيق د. أسلم بن السّبتي.

[٤١] الكتاب ١: ١١١

[٤٢] الكتاب ١: ١١٢ ، والبيت من الرجز وهو في ديوان رؤبة (ضمن مجموع أشعار العرب) : ٦٤، تحقيق ألورد.

[٤٣] ديوان الكميت الأسديّ: ٣٨٨ تحقيق د. محمد نبيل طريفي.

ومهاوينُ جمعُ مِهْوانٍ على وزن (مِفْعال) للمبالغة، وقد عملتْ في (أبدان)، يصف أولئك القوم بالأنفة والسخاء والجود، فهم ذوو شَمَمٍ وسخاء يُهينون إبلهم بنحرها وتقديمها لمن ينزل بهم، ويُؤخِّرونَ طعام العشاء من أجل ضيفٍ يطرق، فبطونهم خميصاتٌ في عشيّاتهم لتأخّر الطعام عنهم. وقد جاءت الأوصاف في هذا البيت مجرورةً لأنّ قبله:

يأوي إلى مجلسٍ بادٍ مكارمُهم

لا مُطْمِعي ظالمٍ فيهم ولا ظُلُمِ

وذكرَ لها أيضاً قولَ العرب: " إنّه لَمِنْحارٌ بَوائكَها"[٤٤]. وبوائكها مفعول به لمِنْحار، وهي جمع بائكة، والبائكة: السّمينة.

فَعِل:

ذكر أنّ (فَعِلاً) أقلّ من أخواتها في العمل، وأوردَ لها شاهدين، أوّلهما قولُ عمرو بن أحمر :(من الكامل)

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ

بسَرَاتِهِ نُدَبٌ لها وكُلُومُ"[٤٥]

إذْ رأى أنّ صيغة المبالغة (شَنِج) نصبتْ (عِضادة) على أنّها مفعولٌ لها.

وثانيهما قولُ القائل: (من الكامل)

حَذِرٌ أموراً لا تُخافُ وآمِنٌ

ما ليسَ مُنْجِيَهُ منَ الأقدارِ[٤٦]

وذكر السيرافيّ أن النحويّين لا يوافقون سيبويه في عمل (فَعِلٍ) و(فَعِيلٍ)، فقال في شرحه على الكتاب: "قال أبو سعيد: اعلم أنّ النحويين قد خالفوا سيبويه في تعدّي (فَعِلٍ) و(فَعِيلٍ)، وجريهما مجرى الأفعال، فقالوا: لا تتعدّى، ولا تعملُ عملَ الفعل. فلا يقال: (رجلٌ حَذِرٌ عَمْراً)، ولا (زيدٌ رحيمٌ أخاه).وقالوا: من قِبَلِأنّ(فَعِيل) و(فَعِل) هما اسمان يُبْنَيان للذات، لا لأن يجريا مجرى الفعل، فيكون كقولك: رجلٌ كريمٌ ونبيلٌ، ورجلٌ عَجِلٌ ومَغِثٌ ولَقِسٌ[٤٧]، إذا كان ذلك في طبعه، وأنشد سيبويه بيتين في تعدّي (فَعِلٍ)، وبيتاً في تعدّي (فعيلٍ).

وقد أنكر مخالفوه احتجاجه بالأبيات. فأما البيت الأوّل، فقوله:

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادةَ سَمْحَجٍ

.....

وهو للبيدٍ، وموضعُ الاحتجاج: نصبُ(عِضادة) ب (شَنِجٍ)، فقال النحويون: انتصاب (عضادة) على الظرف، لا على المفعول به ..... والبيت الثاني في (فَعِل) قولُه:

حَذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمنٌ

ما ليسَ مُنجيَهُ منَ الأقدارِ

---

[٤٤] الكتاب ١: ١١٢.

[٤٥] كتاب سيبويه ١: ١١٢. المِسحَل: العَيرُ، وشَنِجٌ: لازِمٌ، والعضادةُ: القوائم، والسمحج: الأتان. ونسبه السيرافي إلى لبيد في شرحه ١: ٤٤٢. وهو في ديوان لبيد: ١٠١ تحقيق حمدوطمّاس، وفيه: سَنِقٌ في موضع شنج. وكذلك هو في ديوان لبيد تحقيق إحسان عبّاس ص ١٢٥ طبعة الكويت.

[٤٦] الكتاب ١: ١١٣.

[٤٧] المَغِثُ: الشّرّير، انظر اللسان (مغث) . واللَّقِسُ: الشَّرِهُ الحريصُ على كلّ شيء، انظر اللسان (لقس) .

فنصبَ(أموراً)ب(حَذِر).

قال النحويون: هذا بيتٌ لا يصحّ عن العرب، ورَوَوْا عن أبي عثمانَ المازنيّ عن اللاحقيّ عن الأخفش أنه قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدّي (حَذِرٍ)، فعملتُ له هذا البيتَ. ويروى أيضاً: أنّ البيت لابن

وقد أوردَ ابنُ يعيش كلام النحاة في الشّاهدين السّابقين، ثمّ قال:"والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وهو القياس؛ لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة؛ جاز أن تتعدّى. فمن ذلك (فَعُولٌ)، و(مِفْعالٌ)، و(فَعّالٌ)، فهكذا سبيلُ (فَعِيلٍ) إذا كان معدولًا، كقولك: (رَحِيم) من (راحِمٍ)، و(عليم) من (عالم)، فيجوز: (زيدٌ رحيمٌ عمرًا)، كما تقول: (راحمٌ عمرًا)؛ لأنه معدول عنه، هذا مع السماع؛فأمّا قولهم عن البيت الأول، وهو:

حَذِرٌ أمورًا ... إلخ

فإن سيبويه رواه عن بعض العرب وهو ثقةٌ، لا سبيلَ إلى رَدّ ما رواه. وأمّا البيت الثاني فإنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الظاهر، وما ذكروه تأويلٌ، وذلك أن (شَنِجاً) في المعنى لازِمٌ، والمراد بـ(العِضادة) القوائم،وليست ظرفًا، فالمراد أنّه لازمٌ عضادتَسمحجٍ، وقد جاء عنهم هذا المعنى مصرَّحًا به في قول الآخر:(من الرّجز)

قالت سُلَيْمَى:لَسْتَ بالحادي المُدِلْ

مالك لا تَلْزَمُ أَعْضادَ الإبِلْ"[٤٩]

وانتصرَ ابنُ مالكٍ لسيبويه في صحّة الشواهد الّتي جاء بها دليلاً على عمل (فَعِلٍ)، وضَعَّفَ رأي الطاعنين فيها، فقال: "ووقوعُ مثل هذا مُستبعَدٌ، فإنّ سيبويه لم يكن يحتجّ بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يحتجّ بقوله، وإنما يُحْمَل القدح في البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين وتقوّل المتقوّلين. وقد جاء إعمالُ فَعِلٍ فيما لا سبيلَ إلى القدح فيه وهو قول زيد الخيل:(الوافر)

أتاني أنّهم مَزِقونَ عِرْضي

جِحاشُ الكرْمليِن لها فَدِيدُ[٥٠]

فأعمل مَزِقًا وهو فَعِلٌ عُدِلَ به للمبالغة عن مازِق. ووافق الجرميُّ سيبويه في إعمال فَعِلٍ، وقال: إنه على وزن الفعل فجاز أن يجريَ مجراه"[٥١].

وقال سيبويه بعد ذلك: "وفَعِلٌ أقلُّ من فَعيلٍ بكثير"[٥٢].

فَعِيل:

أوردَ شاهداً لعمل (فَعِيل)، هو قولُ ساعدة بن جُؤَيَّةَ: (من البسيط)

حتّى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ

---

[٤٨] شرح السيرافي ١: ٤٤٢ – ٤٤٣ ومثل هذا الكلام في الحلل في شرح أبيات الجمل : ١٣١ للبطليوسي وفي شرح المفصّل لابن يعيش ٤: ٩١

[٤٩] شرح المفصّل ٤: ٩٢ والرجز لحيّان بن جزء. انظر أساس البلاغة: عضد.

[٥٠] شعر زيد الخيل: ١٧٦ صنعة أحمد مختار البزرة، والفديد: الصوت الشديد.

[٥١] شرح التسهيل ٣: ٨١

[٥٢] كتاب سيبويه ١: ١١٢

باتَتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ[٥٣]

والشّاهدُ فيه نصبُ (مَوْهِناً) ب(كَلِيلٍ) على أنّه مفعولٌ به، لأنّ (كليلاً) بمعنى (مُكِلّ).

وذكر أبو سعيد السّيرافي في شرحه على الكتاب أنّ النحاةَ يغلّطون سيبويه في تعدية (كَليل) في البيت، فقال: "فقال النحويّون: هذا غلطٌ من سيبويه بَيِّنٌ، وذلك أنّ الكليل هو البرق، ومعناه البرقُ الضعيف، وكذا: رجلٌ كليلٌ، إذا كان ضعيفًا. وفعله لا يتعدّى كقولك: كَلَّ يَكِلُّ، ولا تقول: كَلَّ زيدٌ عَمْراً. والمَوهِنُ: السّاعةُ من الليل، فهو ينتصب على الظرف .....

وقد خُرِّج لسيبويه أنّ (كليل) في معنى (مُكِلّ)[٥٤]، ووزنه (مُفْعِل) و(فَعِيل) في معنى الفعل المتعدّي مثل (عذاب أليم) و(داء وجيع)، إذا وُضِعَ بمعنى المُؤلِم والمُوجِع يتعدّيان، فيصير كأنّه (مُكِلّ مَوْهِنًا) بدوامه عليه، كما يقال: (أتعبتَ يومَكَ)، ونحو ذلك من المجاز والاتّساع"[٥٥].

وأمّا ابن يعيش فقد صَوَّبَ رأيَ سيبويه وردَّ تخطئة مَنْ خَطَّأه، فقال: "والصحيحُ ما ذهبَ إليه سيبويه، وهو القياس، لأنّ صفات المبالغة إذا كانت معدولة؛ جاز أن تتعدّى. فمن ذلك (فَعُولٌ)، و(مِفْعالٌ)، و(فَعّالٌ)، فهكذا سبيلُ (فَعِيلٍ) إذا كان معدولًا، كقولك:(رَحِيم) من(راحِمٍ)، و(عليم) من (عالم)، فيجوز: زيدٌ رحيمٌ عمرًا، كما تقول: راحمٌ عمرًا؛ لأنّه معدول عنه"[٥٦].

وأمّا ابنُ مالك فذهب إلى أنّ سيبويه لم يُرد من الشاهد إلّا فكرةَ العَدل، أيْ أنّ (كليلاً) معدولٌ عن (كالّ) للمبالغة، ولم يقل إنّ (كَليل) نصبَ (مَوْهِنًا) على أنّه مفعولٌ به[٥٧].

ولا يكاد النحاة يزيدون شيئاً على الشواهد التي أوردها سيبويه لعمل صيغ مبالغة اسم الفاعل، اللهمّ إلّا ابن يعيش وابن مالك، فقد أورد ابن يعيش لعمل صيغة (فَعِل) قولَ زيد الخيل:(الوافر)

أتاني أنّهمْ مَزِقُونَ عِرْضي
جِحاشُ الكرملينِ لها فَدِيدُ[٥٨]

ف(عِرضي) مفعول به لصيغة المبالغة (مَزِق).

وأوردَ ابن مالك لعمل صيغة (فَعِيل) قولَ عبيد الله بن قيس الرقيّات: (من الطويل)

فتاتانِ أمّا منهما فشَبِيهةٌ
هلالاً والاخرى منهما تُشبهُ البدرا[٥٩]

---

[٥٣] الكتاب ١: ١١٤ وهو في ديوان الهذليّين ١: ١٩٨. شآها: شاقَها. كَليل: برق ضعيف.

[٥٤] هو قول الأعلم الشّنتمريّ، انظر شرح التسهيل ٣: ٨٠

[٥٥] شرح كتاب سيبويه ١: ٤٤٢

[٥٦] شرح ابن يعيش ٤: ٩٢

[٥٧] انظر شرح التسهيل ٣: ٨٠

[٥٨] شرح ابن يعيش ٤: ٩٣ ، وهو في شعر زيد الخيل: ١٧٦ صنعة الدكتور أحمد محتار البزرة.

[٥٩] شرح التسهيل ٣: ٨١ وهو في ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات: ٣٤ تحقيق يوسف نجم، وروايته في الديوان:

فتاتان أمّا منهما فشبيهةٌ
هلالاً وأخرى منهما تُشبهُ الشّمسا

ف(هلالاً) مفعول به لصيغة المبالغة (شبيهةٌ) لأنّ فعلها (أشْبَهَ).

ولا شكّ أنّ سيبويه وغيره من النحاة لم يكن من همّهم استقصاءُ شواهد إعمال صيغ المبالغة في كلام العرب، ولهذا اكتفوا بما كان تحت نظرهم من الشواهد، ولو راموا جمع الشواهد لاجتمع في يدهم قدرٌ عظيم منها. وممّا مررْتُ به على عَجَلٍ من شعر أبي ذؤيب الهذليّ الذي يتّصل بهذا الموضوع قولُه: (من الطويل)

دعاني إليها القلبُ إنّي لأمرِهِ
سَمِيعٌ، فما أدري: أرُشْدٌ طِلابُها؟[٦٠]

(أمره) مفعول لصيغة المبالغة (سَميع)، على وزن (فَعِيل). واللامُ الداخلة على المفعول هي لامُ التقوية، وهي لام يحسن دخولها على المفعول لتقوية علاقة العامل به إذا ضعفَ العامل بأن كان اسماً عاملاً عمل فعله – كما هو الحال في الشاهد – أو كان العامل فعلاً متأخّراً عن مفعوله.

ومنه قوله أيضاً: (من المتقارب)

مَطاعيمُ للضيفِ حينَ الشّتا
ءِ، شُمُّ الأُنوفِ كَثيرُو الفَجَرْ[٦١]

مطاعيم: جمع مِطعامٍ، صيغة مبالغة على وزن (مِفْعال)، والضيف: مفعول به لصيغة المبالغة اقترنت به لامُ التقوية. والفَجَرُ: العطاءُ.

ورواية الديوان هي الأقرب إلى الصواب، فليس من عادة العرب أن يفرّقوا بين الهلال والبدر إذا أرادوا تشبيه وجه المرأة بالقمر.

[٦٠] ديوان أبي ذؤيب: ٥٨، تحقيق أحمد الشّال.

[٦١] ديوان أبي ذؤيب: ٧٨ تحقيق أحمد الشّال.

ومنه قولُه: (من الطويل)

ضَروبٌ لِهامات الرّجال بسيفِهِ
إذا حَنَّ نَبْعٌ بينَهمْ وشَرِيجُ[٦٢]

يصف الممدوح بالشجاعة في ساح المعركة، فيقول: إنّه يضرب بالسّيف عن قُربٍ إذا خاف المحاربون الالتحامَ فراحوا يترامون بالسّهام عن بُعد.

(هامات) مفعول مقترن بلام التقوية، و(ضَروب)، صيغة مبالغة على وزن (فَعُول).

رأيٌ في عمل صيغ المبالغة:

ثمّة تفاوت في عمل هذه الصيغ كما صرّح سيبويه من قبلُ، فيكثر عمل (فَعُول) و(فَعّال) و(مِفعال)، ويقلّ عمل (فَعِل) و(فَعِيل)، قال ابنُ مالك:(من الرّجز)

فَعّالٌ اوْ مِفْعالٌ اوْ فَعُولُ
في كثرةٍ عن فاعلٍ بَديلُ
فيستحقُّ ما لَهُ مِنْ عَمَلِ
وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذا وفَعِلِ[٦٣]

والحقيقة أن عمل هذه الصيغ راجعٌ إلى أفعالها، شأنها شأنُ اسم الفاعل، فإذا كان فعلها متعدّياً جاز إعمالها عند تحقّق شروط عملها، وإذا كان فعلها لازماً امتنع إعمالها. وعلى هذا فقد قلَّ عملُ (فَعِيل) و(فَعِل) لأنّه يغلب على

[٦٢] ديوان أبي ذؤيب: ٨٥ تحقيق أحمد الشّال.

[٦٣] ألفيّة ابن مالك: ٣٩. وشرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ٢: ٢١٩

أفعالهما اللزوم. فإذا جيء بهما من فعل متعدٍّ جاز أن يعملا عمله، فلا شيء يمنع من إعمال (حَذِرٍ) لأنّ فعله (حَذِرَ) متعدّ، تقول العرب: حَذِرَهُ يَحْذَرُهُ حَذَراً[٦٤]، ولا شيء يمنع من عمل (مَزِقٍ) لأنّ فعله (مَزِقَ) متعدّ أيضاً، قال ابن منظور: "المَزْقُ: شَقُّ الثياب ونحوها. مَزَقَه يَمْزِقُهُ مَزْقاً ...خَرَقَه"[٦٥]. ولا شيء يمنع من إعمال صيغة المبالغة (شبيهة) لأنّ الراجح أنّ فعلها (أَشْبَهَ)، وهو متعدّ، فصحَّ إعمالها عمل فعلها.

قال أبو سعيد السّيرافي: "وقد بيّنا أنّ اسم الفاعل الذي فيه معنى المبالغة نحو قتّال، وضرّاب، يجري مجرى اسم الفاعل، كما كان: (يضرّب، ويقتّل)، يجري مجرى: (يَقْتُل، ويَضْرِب)، فجمع سيبويه الأبنية التي تكون للمبالغة، فقال: فَعُول، وفَعّال ومِفْعال وفَعِل، وفَعِيل ... كقولك: ضَرُوبٌ زيداً، وضرّابٌ أخاه، ومِنْحارٌ إبلَه، وحَذِرٌ أمرَك، ورَحِيمٌ أباه، والتقديمُ في ذلك كلّه والتأخيرُ والإضمارُ والإظهارُ جائز"[٦٦].

وللمبرّد رأيٌ آخر، فهو يرى أنّ صيغتي المبالغة (فَعِيل) و(فَعِل) لا تعملان في المفعول لأنّه يغلب على فعلهما أن يكون لازمًا، وما جاء فعله متعدّيًا منهما لا يُعْتَدُّ به، بل يلحق باللازم لكثرته فيهما. قال: " فَأَمّا مَا كَانَ على فَعِيلٍ نَحْو رَحِيمٍ وعَلِيمٍ فقد أَجَاز سِيبَوَيْهِ النصبَ فِيهِ وَلَا أَرَاهُ جَائِزًا، وَذَلِكَ أَن فعيلًا إِنَّمَا هُوَ اسمُ الْفَاعِل من الْفِعْل الَّذِي لَا يتَعَدَّى فَمَا خرج إِلَيْهِ من غير ذَلِك الْفِعْل فمضارعٌ لَهُ مُلْحَقٌ بِهِ"[٦٧].وقال أيضاً:

"وَالْفِعْلُ الَّذِي هُوَ لفَعيل فِي الأَصْل إِنَّمَا هُوَ ما كانَ على فَعُلَ نَحْو: كَرُمَ فَهُوَ كريمٌ، وَشَرُفَ فَهُوَ شرِيفٌ، وظَرُفَ فَهُوَ ظريفٌ، فَمَا خرج إِلَيْهِ من بَاب عَلِمَ وَشَهِدَ ورَحِمَ فَهُوَ مُلْحق بِهِ. فَإِن قلتَ: رَاحِمٌ وعالمٌ وَشَاهدٌ فَهَذَا اسْم الْفَاعِل الَّذِي يُرَاد بِهِ الْفِعْلُ. وَاحْتجَّ سِيبَوَيْهٍ بقول الشَّاعِر:

حتَى شآها كليلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ باتَتْ طِرَابًا وباتَ الليلَ لمْ يَنَمِ

فَجعل الْبَيْتَ مَوْضُوعًا من فعيلٍ وفَعِلٍ بقوله: عَمِلٌ وكَليلٌ، وَلَيْسَ هَذَا بِحجَّة فِي وَاحِد مِنْهُمَا؛ لِأَن مَوهِنًا ظرفٌ وَلَيْسَ بمفعول، والظرفُ إِنَّمَا يعْملُ فِيهِ معنى الْفِعْل كعمل الفِعْل،كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا أَو غيرَ مُتَعَدٍّ. وَكَذَلِكَ ما ذكرَ فِي فَعِلٍ، أَكثرُ النَّحْوِيين على ردّه، وفَعِيلٌ فِي قَول النَّحْوِيين بِمَنْزِلَتِهِ، فَمَا كَانَ على فَعِلٍ فنحوُ فَرِقٍ وبَطِرٍ وحَذِرٍ،والْحجَّةُ فِي أَن هَذَا لَا يعْملُ أَنه لِما تنْتَقلُ إِلَيْهِ الْهَيْئَةُ، تَقول: فلَانٌ حَذِرٌ، أَيْ ذُو حَذَرٍ ..... وَاحْتج سِيبَوَيْهٍ بِهَذَا الْبَيْت:

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وآمِنٌ

ما ليسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأقدَارِ

وهذا بَيتٌ مَوضوعٌ مُحْدَثٌ"[٦٨].

وما ذهب إليه المبرّد يخالف المسموع من كلام العرب، وقد مرّ بنا شاهدان لا يتطرّق

[٦٤] لسان العرب (حذر) .

[٦٥] لسان العرب (مزق) .

[٦٦] شرح كتاب سيبويه ١: ٤٤٠

[٦٧] المقتضب ٢: ٢١٤

[٦٨] المقتضب ٢: ٢١٥

إليهما الشّكّ لعمل صيغة (فَعِيل) في المفعول به، أوّلهما قولُ أبي ذؤيب الهذليّ:

دعاني إليها القلبُ إنّي لأمرِهِ
سَمِيعٌ، فما أدري: أرُشْدٌ طِلابُها

وثانيهما قولُ عبيد الله بن قيس الرقيّات:

فتاتانِ أمّا منهما فشَبِيهةٌ
هلالاً والأخرى منهما تُشبهُ الشّمسا

ومرّ بنا شاهدٌ واحدٌ لا خلاف فيه لعمل صيغة (فَعِلٍ) عملَ الفعل المتعدّي، وهو قولُ زيدِ الخيلِ:

أتاني أنّهم مَزِقونَ عِرْضي
جِحاشُ الكرْمليِن لها فَدِيدُ

وسماعُ هذه الشواهد في شعر مَنْ يُحْتَجّ بكلامهم حجّةٌ لا تُدْفَع، ودليلٌ على صحّة عمل تَيْنكَ الصيغتين من صيغ المبالغة لا يُقْطَع.

وحكمُ تقدُّم صيغ المبالغة على معمولاتها وتأخُّرها عنها هو حكم اسم الفاعل في التقدُّم والتأخُّر، فهي تعمل متقدّمةً على معمولاتها ومتأخِّرةً عنها، قال سيبويه: "يجوز فيهنّ ما جاز في فاعِلٍ من التقديم والتأخير"[٦٩]. وقد تقدّمت في مواضع سابقة شواهدُ لعمل هذه الصيغ متقدّمةً وشواهدُ أخرى لعملها متأخّرةً.

وممّا يجدر ذكره أنّ صيغ المبالغة تعمل عمل أفعالها وهي مثنّاةٌ أو مجموعةٌ كما تعمل وهي مفردة. قال ابن مالك: (من الرّجز)

وما سوى المفرد مثلَهُ جُعِلْ
في الحكم والشّروطِ حيثما عَمِلْ[٧٠]

ومن شواهد عملها التي مرّت بنا وهي مجموعة قولُ طَرَفة:

ثمّ زادوا أنّهمْ في قومهمْ
غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غيرُ فُجُرْ

وقولُ أبي ذؤيب:

مَطاعيمُ للضيفِ حينَ الشّتا
ءِ، شُمُّ الأُنوفِ كَثيرُو الفَجَرْ

وقولُ زيد الخيل:

أتاني أنّهم مَزِقونَ عِرْضي
جِحاشُ الكرْمليِن لها فَدِيدُ

وقول الكُمَيْت:

شُمٍّ مَهاوِينَ أبدانَ الجَزُورِ مَخا
مِيصِ العَشيّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ

د – صيغ المبالغة في القرآن الكريم وعملها

درس الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة صيغ المبالغة في القرآن الكريم دراسةً إحصائيّةً في كتابه القيّم (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، وقد انتهى إلى النتائج الآتية:[٧١]

١ –أكثر صيغ المبالغة وقوعًا في القرآن صيغة (فعَّال). وها هي ذي أسماء المبالغة الّتي جاءت على هذا الوزن:

أفّاك. أكّال. أمّارة. أوّاب. أوّاه. بنّاء. توّاب (إنّ الله يحبّ التوّابين) البقرة: ٢٢٢. ثجّاج. جبّار. حلّاف. ختّار. خرّاص.خنّاس. خوّان. سحّار. سمّاع. صبّار. طوّاف.غسّاق. غوّاص.

---

[٦٩] كتاب سيبويه ١: ١١٠

[٧٠] ألفيّة ابن مالك: ٣٩

[٧١] انظر كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٧: ٣–٥

قوّام. كَفّار. لوّاحة. لوّامة. مشّاء. منّاع. نزّاعة. نضّاخة. نفّاثة. وهّاج.

٢- تليها في الكثرة صيغة (فَعِيل)، وها هي ذي:

أَثيم. بَشير. بَصير (هل يستوي الأعمى والبصير) الأنعام: ٥٠. بَليغ. حَبيب (أحباؤه). حَفيظ.حَميم. خَبير (فاسأل به خبيرا) الفرقان: ٥٩. خَصيم.دَليل.رَقيب (إني معكم رقيب) هود: ٩٣.سَميع (مثل الفريقين كالأعمى والأصمّ والبصير والسميع) هود: ٢٤. شَهيد (ويكون الرسول عليكم شهيداً) البقرة: ١٤٣.عَزيز. عَصيّ. عَليم (إنّ هذا لساحرٌ عليم) الأعراف:١٠٩.غَويّ.كَظيم. مَريد.مَسيح. نَسِيّ. نَصير. تَقيّ. وَليّ.

٣ – ويليهما(فَعُول)، وهذه أمثلتها:

جَهُول، جَزُوع، حَصُور، خَذُول، ذَلُول، زَهُوق، شَكُور، طَهُور، ظَلُوم، عَبُوس، عَجُول،غَرُور، فَخُور. قَنُور. قَنُوط. كَفُور. كَنُود. مَنُوع. نَصُوح. هَلُوعً. يَؤُوس.

٤ – وأمّا ما جاء من (فَعِلٍ) للمبالغة فقد جاوز ما ورد منه العشرة:

أَسِفٌ، أَشِرٌ، خَضِرٌ، عَسِرٌ، عَمٍ (عمون)، (عمين)، فَرِحٌ (فرحون)، فَكِهٌ (فكهين)، نَحِسٌ(نحسات)، نَكِدٌ، وَجِلٌ(وجلون)، حَمِئَة، نَخِرَة، خَصِمٌ في قوله تعالى: "بل هم قومٌ خَصِمون"[٧٢].

٥ – وأمّا ما جاء من (مِفْعال) للمبالغة فلم يزد على اسمين، هما: مِدْرار كما في قوله تعالى: "وأرسلنا السماء عليهم مِدْرارًا"[٧٣]،ومِرْصاد كما في قوله تعالى: "إنّ جهنّمَ كانت مِرْصادًا"[٧٤].

٦ – وأمّا صيغ المبالغة السماعيّة فقد ورد منها:

فِعِّيل: صِدّيق في قوله تعالى: " أولئك همُ الصِّدِّيقون". وقِسِّيس في قوله تعالى: "ذلك أنّ منهم قِسِّيسينَ ورُهبانًا"[٧٥].

فُعّال: كُبّار في قوله تعالى: "ومكروا مكرًا كُبّارًا".

مِفْعِيل: مِسْكين في قوله تعالى: "فديةٌ طعامُ مِسْكِينٍ"[٧٦].

فاعُول: طاغوت في قوله تعالى: "فمن يكفر بالطاغُوت ويؤمن بالله فقد استمسكَ بالعروة الوثقى"[٧٧].

فُعَلَة: هُمَزَة لُمَزة في قوله تعالى: " ويلٌ لكلّ هُمَزَة لُمَزَة".

فُعُلّ: عُتُلّ في قوله تعالى: "عُتُلٍّ بعدَ ذلك زنيمٍ"[٧٨].

ولا بدّ من التنبيه على أنّ ما وقع من صفات الله تعالى في القرآن الكريم على مثال صيغ المبالغة يُحْمَلُ على أنّه صفةٌ مُشَبّهة باسم الفاعل لأنّ المعنى فيه قائمٌ على الثبوت لا على الحدوث، نحو: الخلّاق والرزّاق والغَفُور

---

[٧٢] الزخرف: ٥٨

[٧٣] الأنعام: ٦

[٧٤] النبأ: ٢١

[٧٥] المائدة: ٨٢

[٧٦] البقرة: ١٨٤

[٧٧] البقرة: ٢٥٦

[٧٨] القلم: ١٣

والعَفُوّ والوَدود والرَحيم والعليم والحسيب. فكلّ ما كان صفةً للباري عزّ وجلّ كان صفةً مشبّهةً باسم الفاعل على أيّ وزنٍ كانَ.

والأكثر في صيغ المبالغة الّتي في القرآن الكريم أنّها وردت غيرَ عاملةٍ في المفعول، وذلك لسببين: أوّلهما أنّ شطراً منها أفعاله لازمةٌ لا تتعدّى، وثانيهما أنّ بعض الشطر الآخر ذي الأفعال المتعدّية لم يكن القصدُ منه تقييدَه بمفعول معيّن، بل كان الغرض منه أن يكون صالحاً للوقوع على مفاعيل كثيرة غير محدّدة. خذْ– مثلًا – صيغة المبالغة (ظَلُوم) التي وردت في قوله تعالى: "وآتاكم من كلّ ما سألتموه وإنْ تَعدّوا نعمة الله لا تُحصوها إنّ الإنسانَ لَظَلُومٌ كَفّارٌ"[٧٩]تجدْ أنّ فعلها (ظلمَ) متعدّ، ولكنْ أريد منها معنى المبالغة مجرّداً من القيود؛ ليصحّ إيقاعها في الفهم على مفاعيل عديدة، فهو أي الإنسان ظلومٌ لغيره من الناس، ظلومٌ لنفسه، ظلومٌ لمخلوقات الله الأخرى من أنعام وطيرٍ وغير ذلك من الحيوان، ولو قُيِّدت بمفعول معيّن، لانتفى الغرض منها في هذا الموضع.

وحيث كان الغرض لا يتحقّق إلّا بتقييد صيغة المبالغة ذات الفعل المتعدّي بمفعولٍ معيّن، جاءت تلك الصيغة عاملةً في ذلك المفعول، مثال ذلك قوله تعالى: " سمّاعونَ للكذبِ أكّالون للسُّحت"[٨٠]، جاءت صيغة المبالغة (سمّاعون) مقيّدةً ب(الكذب)، وصيغة المبالغة (أكّالون) مقيّدةً ب(السُّحْت)؛ لأنّ الغرضَ يتوجّه إلى وصف أولئك الّذين يسارعون في الكفر بشدّة ميل قلوبهم ونفوسهم إلى سماع الكذب دون الصّدق، وأكل المال الحرامدون المال الحلال، وفي ذلك تعليلٌ لمسارعتهم في الكفر، إذ لمّا كان الإيمان يُحرّم الكذبَ ويمنعُ أكلَ المال الحرام، كان ذلك خلافَ ما تهواه نفوسهم وتهفو إليه قلوبهم، فبادروا مسرعين إلى الكفر. ولو أُطْلِقت هاتان الصيغتان لما تحقّق هذا الغرض.

---

[٧٩] إبراهيم: ٣٤

[٨٠] المائدة: ٤٢ واللام الداخلة على الكذب والسّحت هي لام التقوية تُزاد في المفعول جوازاً عند ضعف العامل بتأخيره عن معموله أو بكونه فرعاً. وهنا زيدت في المعمول لكون العامل اسماً، والاسم فرعٌ على الفعل في العمل.

نتائج البحث

تتلخّص النتائج التي تمخّض عنها البحث في هذه الأحكام:

١ – يتجلّى مفهوم المبالغة في دلالة الصيغ المختصّة بالمبالغة على كثرة حصول الحدث الذي تحمله أو على شدّته أو على سرعة حصوله.

٢ – يُشترَط في فعل صيغ المبالغة أن يكون قابلاً للزيادة، فلا تأتي هذه الصيغ ممّا فعله غير قابل للزيادة.

٣ – تُشتقّ صيغ المبالغة القياسيّة من مصدر الفعل المجرّد (فعلَ) ومن مصدر الفعل المزيد بالهمزة (أفعلَ).

٤ – تُشتَقّ صيغ المبالغة القياسيّة ممّا كان فعله متعدّياً أو لازماً على حدٍّ سواء.

٥ – تعمل صيغ المبالغة القياسيّة في المفعول به بشرطين: أوّلهما أن يكون فعلها متعدّياً، وثانيهما أن يتعلّق الغرضُ بتقييدها بمفعولٍ معيَّن.

٦ – لا يُعَدّ من صيغ المبالغة كلّ ما جاء على مثالها من صفات الله تعالى، بل يُحمَل على أنّه صفات مُشَبّهة باسم الفاعل.

والأمر بعدُ فيه مُتَّسَعٌ لاجتهاد مجتهدٍ ولاعتراض معترضٍ أومخالفة مخالفٍ، "وفوق كلّ ذي علمٍ عليم".

فهرس المصادر المراجع

- أساس البلاغة: للزمخشريّ محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- ألفيّة ابن مالك: لمحمد بن عبد الله بن عبد الله الطائيّ (٦٧٢هـ)، دار التعاون، مكّة المكرّمة.
- البيان والتبيين: لأبي عثمان عمر بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ)، دار الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- الحُلَل في شرح أبيات الجُمل: لابن السِّيد البطليوسيّ (٥٢١ هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى إمام، مكتبة المتنبّي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: للبغداديّ عبد القادر بن عمر (١٠٩٣ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: لمحمد عبد الخالق عضيمة، (ت ١٤٠٤هـ)، تصدير محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، (بلا تاريخ).
- ديوان الأخطل: تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٩٤م.
- ديوان أبي ذؤيب الهذليّ: تحقيق الدكتور أحمد خليل الشّال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بور سعيد، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- ديوان أبي طالب: جمع الدكتور محمد التونجي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ-١٩٩٤م.
- ديوان حميد بن ثور الهلاليّ: تحقيق عبد العزيز الميمنيّ، الدار القومية للطباعة، القاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.
- ديوان حميد بن ثور الهلاليّ: تحقيق الدكتور محمد شفيق البيطار، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ديوان الخنساء بشرح ثعلب(٢٩١هـ): تحقيق الدكتور أنور أبو سويلم، دار عمّار، عمّان، الطبعة الأولى، ١٣٠٤هـ-١٩٨٨م.
- ديوان ذي الرّمّة: تحقيق عبد القدّوس أبو صالح، مؤسّسة الإيمان، جدّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ديوان الرّاعي النّميريّ: جمع وتحقيق راينهرتفالبيرت، دار فراس للنشر، بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.
- ديوان رؤبة بن العجّاج: (ضمن مجموع أشعار العرب)، تحقيق ألورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، (بلا تاريخ).
- ديوان طرفة بن العبد: تحقيق الدكتور علي الجندي، مكتبة الأنجلو المصرية، (بلا تاريخ).

- ديوان طرفة بن العبد: اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- ديوان عمرو بن معدي كرب، جمع وتنسيق مطاع الطرابيشي،منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

- ديوان القلاخ بن حزن المنقريّ: تحقيق الدكتور أسلم بن السّبتي، مجلّة آفاق للثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد، دبيّ، العدد ٩٢، كانون أوّل (ديسمبر)، ٢٠١٥م.

- ديوان الكميت الأسديّ: تحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.

- ديوان لبيد بن ربيعة: تحقيق الدكتور إحسان عبّاس، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

- ديوان لبيد بن ربيعة: تحقيق حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- ديوان الهذليّين: ترتيب وتعليق محمد محمود الشّنقيطيّ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات، تحقيق يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٩٥٨م.

- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك: لعليّ بن محمد بن عيسى الأشموني (٩٠٠هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- شرح التسهيل: لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائيّ (٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السّيّد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السّيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

- شرح المفصّل: ليعيش بن علي بن يعيش بن أبي السّرايا (٦٤٣هـ)، قدّم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- شعر زيد الخيل: صنعة أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٨م.

- الكتاب: لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- لسان العرب: لابن منظور محمد بن مكرم بن علي (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

- المقتضب: للمبرّد محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (بلا تاريخ).

- النحو الوافي: لعبّاس حسن (١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، (بلا تاريخ).

اسم الملف:	صِيَغُ مُبالَغة اسمِ الفاعلِ (نسخة معدّلة)
الدليل:	C:\Users\hju\Documents
القالب:	C:\Users\hju\AppData\Roaming\Microsoft\Templates\NORMAL.dotm
العنوان:	
الموضوع:	
الكاتب:	Taher
الكلمات الأساسية:	
تعليقات:	
تاريخ الإنشاء:	٢٠١٧/٠٩/٠٧ ١٢:٥٩:٠٠ ص
رقم التغيير:	٣٠
الحفظ الأخير بتاريخ:	٢٠١٧/١١/١٧ ٠٥:٠٢:٠٠ م
الحفظ الأخير بقلم:	hju
زمن التحرير الإجمالي:	٤٢٨ دقائق
الطباعة الأخيرة:	٢٠١٧/١١/٢٠ ٠٢:٣٢:٠٠ م
منذ آخر طباعة كاملة	
عدد الصفحات:	١٨
عدد الكلمات:	٥,٥٦٤ (تقريباً)
عدد الأحرف:	٣١,٧٢٠ (تقريباً)

This document was created with the Win2PDF “print to PDF” printer available at
http://www.win2pdf.com

This version of Win2PDF 10 is for evaluation and non-commercial use only.

This page will not be added after purchasing Win2PDF.

http://www.win2pdf.com/purchase/